



# لجنة الأمن الغذائي العالمي

<p>الدورة الثانية والخمسون</p> <p>"50 عامًا على إنشاء لجنة الأمن الغذائي العالمي: العمل معًا من أجل عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية"</p>
<p>روما، إيطاليا، 21-25 أكتوبر/تشرين الأول 2024</p>
<p>حدث مواضيعي عالمي بشأن اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني - مسودة الاستنتاجات</p>

## المسائل التي ينبغي لفت عناية اللجنة إليها

- 1- يقيم الحدث المواضيعي العالمي الذي يتزامن مع الذكرى السنوية العشرين لصدور الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء)، استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها. وهو يُعبّر عن التقدم المحرز على مدى السنوات العشرين الماضية، ويسلّط الضوء على أفضل الممارسات والدروس المستخلصة، بينما يحدّد أيضًا التحديات التي لا تزال قائمة وبمهد الطريق لمزيد من العمل في سبيل إعمال الحق في غذاء كافٍ. وتفتتح الحدث رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتلي ذلك كلمة رئيسية يلقيها XXX.
- 2- ويتألف الفريق المعني باستخدام الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء وتطبيقها من الأعضاء التالي ذكرهم:
  - [...]
  - [...]
  - [...]
- 3- وإنّ اللجنة:

(أ) ترخّب بالحدث المواضيعي العالمي للدورة الثانية والخمسين للجنة بوصفه فرصة هامة للتفكير في السنوات العشرين الماضية من تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء لدعم جهود الدول الأعضاء في سبيل الأعمال

المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري وتقرّر بأن الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء أساسية وتكمن في صميم لجنة الأمن الغذائي العالمي؛

(ب) وتأخذ علمًا باللمحة العامة الواردة في الوثيقة CFS 2024/52/Inf.20 – "رصد الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني: تحليل الأمانة للمساهمات الواردة"؛

(ج) وتشدّد على أهمية الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني على النحو المبين في رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها "السعي إلى بناء عالم متحرّر من الجوع تقوم فيه البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني"؛

(د) وتؤكد من جديد هدف الخطوط التوجيهية الرامي إلى توجيه البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل وضع مجموعة واسعة من التدابير وفق نهج خاص بالأمن الغذائي قائم على حقوق الإنسان واعتمادها لضمان توافر الأغذية بالكمية والتنوعية الكافيتين من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد؛ وإمكانية الوصول المادي والاقتصادي للجميع بما في ذلك الفئات الضعيفة إلى الأغذية الكافية، والمأمونة والميسورة الكلفة والمغذية والمقبولة في ثقافة معينة؛ أو إلى وسائل شرائها؛ والتشديد على أهمية التنفيذ الكامل للخطوط التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء.

(هـ) وتقرّر بأن الخطوط التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء – منذ اعتمادها في عام 2004 – قد استُخدمت على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، إضافة إلى بذل جهود منسقة من قبل أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي والمشاركين والمراقبين وأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي وأصحاب المصلحة الآخرين في اللجنة، ومع الدعم الحاسم المقدم من الوكالات التي توجد مقارها في روما من أجل ضمان نشرها وتطبيقها في مختلف السياقات.

(و) وتعترف بدور الخطوط التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء في التقدم المحرز نحو النهوض بالإطار المعياري بشأن الحق في الغذاء الكافي منذ اعتمادها، وتنتظر فيها؛

(ز) وتقرّر بأنه بعد مرور 20 عامًا على اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء، فإنها لا تزال تشكل أداة أساسية لدعم أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي في تشجيع الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف، وأن هناك حاجة إلى تعزيز الحق في اتخاذ إجراءات موجهة نحو الأغذية والمساءلة، على أساس مبادئ حقوق الإنسان، لتحقيق تأثير إيجابي من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية للجميع؛

(ح) وتشجّع على بذل جهود إضافية من أجل تعزيز نشر الخطوط التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء واستخدامها وتطبيقها على نطاق أوسع وبصورة منتظمة من قبل جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات للمساهمة في الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ وحق الجميع الأساسي في التحرر من الجوع؛

(ط) وتقرّر بالحاجة إلى توطيد التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل دعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء؛

(ي) وتشجيع الدول الأعضاء على إدراج الحق في الغذاء في سياساتها المحلية وجهودها المتعلقة بالتعاون الدولي، والمساعدة الإنمائية، وتشدد على أهمية رصد التقدم على المستوى الوطني، وتبادل أفضل الممارسات، وتعزيز المساءلة من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ؛

(ك) وتأخذ علمًا بالتعليقات التالية التي تمّ الإدلاء بها في الجلسة العامة.

[...]